النمو السنوي للائتمان الممنوح من القطاع المصرفي ارتفع في مايو

«بيتك»: 37.6 مليار دينار إجمالي النشاط الائتماني بزيادة سنوية 6 بالمئة

- التسهيلات الشخصية تشكل 42.3 بالمئة من الائتمان بقيمة 15.9 مليار دينار
- 10.5 مليار دينار مدفوعة بنمو سنوي نسبته 5.8 بالمئة حصة قطاعي العقار والإنشاء
- ارتفاع الائتمان إلى المؤسسات المالية غير البنوك بنسبة 1.5 بالمئة شهريا
- 1.6 مليار دينار لقطاع النفط والغاز بزيادة سنوية 18.4 بالمئة وتراجع شهرى 1.6 بالمئة

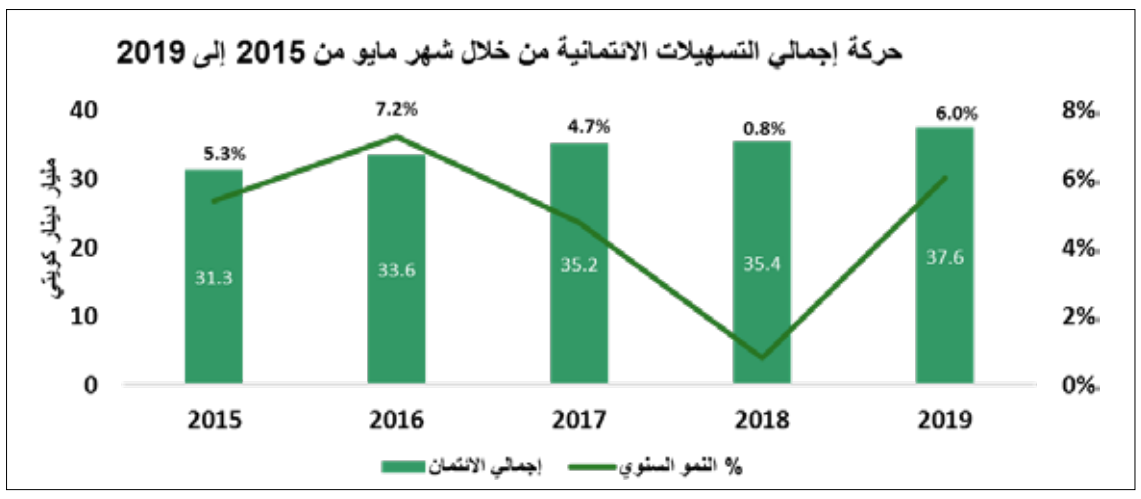

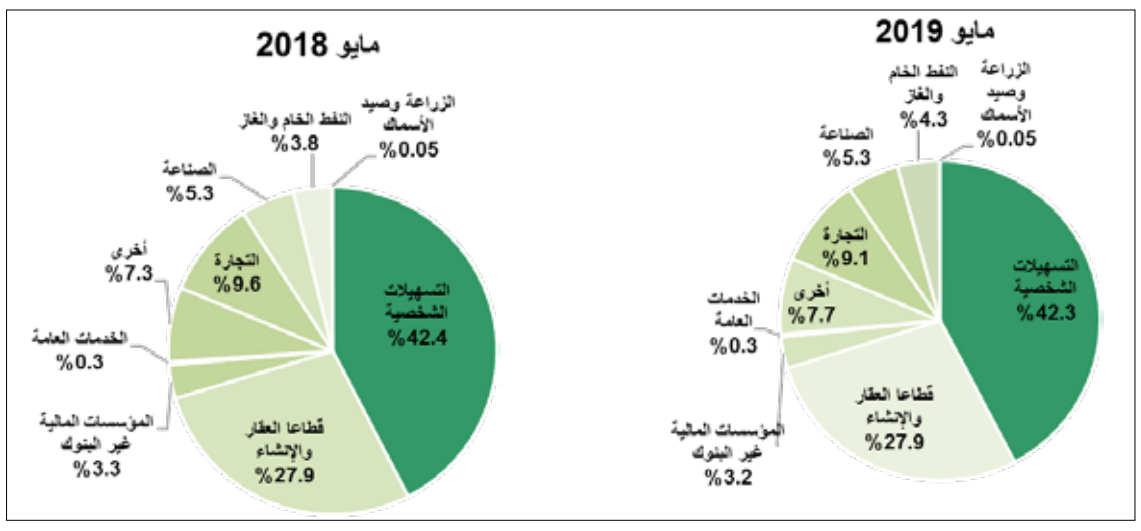

قال بيت التمويل الكويتى " بيتك" في تقرير له عن تطور النشاط الائتماني في الكويت – مايو 2019 أن إجمالي التسهيلات الائتمانية : ارتفع النمو السنوي للائتمان الممنوح من القطاع المصرفي الكويتي في مايو إلى أعلى مستويات النمو منذ نهاية 2016 مسجلاً 6% وفقاً لأخر بيانات صادرة عن بنك الكويتي المركزي، (ويحتل نموه في مايو 2019 المركز الثاني لنفس الشهر خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2019، فيما ارتفعت أرصدة الائتمان بأعلى نسبة في مايو 2016 أي بنحو 7.2%)، إذ بلغ الائتمان الممنوح 37.6 مليار دينار في مايو مقابل 35.4 مليار دينار في مايو 2018. وقد صاحب هذا الأداء نمو محدود لحجم الودائع لدى القطاع المصرفى بحدود 1.5% على أساس سنوي.

وقد ارتفع إجمالي الائتمان الممنوح بنحو 1.1% على أساس شهري مقارنة مع أبريل 2019.

سجلت أرصدة التسهيلات الائتمانية الشخصية أعلى ارتفاع من حيث القيمة بنحو 865.5 مليون دينار أي بنسبة 5.8% مقارنة مع مايو العام السابق، مسجلةً 15.9 مليار دينار (تمثل 42.3% من إجمالي الائتمان في مايو 2019)، يليها قطاعا العقار والإنشاء بنمو بلغ 578.6 مليون دينار أي 5.8% حين بلغت 10.5 مليار دينار، يليه من حيث قيمة النمو قطاعات أخرى بنمو قيمته 279.4 مليون دينار بزيادة 10.8%، الى 2.9 مليار دينار (تمثل 7.7% من إجمالي الائتمان). يليه قطاع النفط الخام والغاز بنمو بلغ 248.1 مليون دينار نسبته 18.4%، وصولاً إلى 1.6 مليار دينار (تمثل 4.3% من إجمالي الائتمان). وارتفع الائتمان الموجه الي المؤسسات العامة غير البنوك الذي سجل زيادة سنوية للمرة الأولى منذ نهاية 2016 قدرها 30.2 مليون دينار أي 17.9 مليون دينار، وفي كل من قطاع الصناعة وقطاع التجارة وقطاع الزراعة وصيد الأسماك بنمو بلغ 111.3 مليون دينار و30.2 مليون دينار، و2.8 مليون دينار، ونسبة نمو 5.9% و0.9% و17% على التوالي.

وقد تراجعت التسهيلات الموجهة لقطاع الخدمات العامة على أساس سنوي فقط من بين جميع القطاعات، وبلغت قيمة التراجع نحو 1.1 مليون دينار بنسبة1%.

وتشكل التسهيلات الائتمانية الشخصية بالإضافة إلى الموجهة لقطاعي العقار والإنشاء الحصة الأكبر من حجم التسهيلات الائتمانية، إذ بلغت حصة التسهيلات الائتمانية الشخصية 42.3% من إجمالي الائتمان الممنوح، وهي أقل بنحو طفيف من حصتها إلى إجمالي الائتمان في العام الماضي البالغة نحو 42.4% (وذلك لارتفاع اجمالي الائتمان بنحو 6% وارتفاع التسهيلات الائتمانية الشخصية بنسبة مقاربة أقل 5.8%)، في حين استقرت حصة الائتمان الممنوح لقطاعي العقار والإنشاء معاً عند 27.9% من إجمالي الائتمان الممنوح في مايو 2019، مقارنة مع مايو2018، بالتالي تراجعت بنحو طفيف حصة القطاعات الثلاثة إلى إجمالي الائتمان حين بلغت 70.2% في مايو مقابل 70.3% في مايو 2018، وذلك بسبب تراجع حصة الائتمان الممنوح للتسهيلات الشخصية من إجمالي الائتمان.

وتمثل التسهيلات الائتمانية الشخصية ذلك التمويل الممنوح للأشخاص بغرض تمويل أغراض فردية تختلف باختلاف احتياجاتهم المتنوعة، ويمكن تقسيمها بحسب الغرض الممنوحة له إلى أربعة أنواع.

النوع الأول يضم التسهيلات المقسطة وتمثل الحجم الأكبر من التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد، وتمنح لتمويل حاجات غير تجارية على وجه الخصوص شراء أو ترميم السكن الخاص، وقد تراجعت حصتها من التسهيلات الشخصية إلى 74.2% مقارنة مع 75.3% في مايو 2018، بينما شكل النوع الثاني من حيث الحجم في التمويل الموجه لشراء أوراق مالية وهي تسهيلات شخصية تمنح بغرض شراء أوراق مالية، تمثل 15.5% أعلى قليلاً من حصتها البالغة 15.3% من التسهيلات الائتمانية الشخصية في مايو 2018.

أما التمويل الاستهلاكي النوع الثالث فيشكل 7.6% من التسهيلات الائتمانية الشخصية في مايو أعلى من حصته البالغة 7% في مايو 2018، وهي تمنح للعميل لتمويل حاجاته الشخصية التي تغطي نفقات التعليم والعلاج وكذلك احتياجاته من السلع المعمرة. وارتفعت حصة القروض الشخصية الأخرى إلى 2.7% من التسهيلات الائتمانية الشخصية في مايو 2019 مقارنةً مع 2.4% في مايو 2018.

سجلت التسهيلات الائتمانية المقسطة 11.79 مليار دينار مرتفعة بنسبة 4.3% عن حجمها في مايو 2018. أما على أساس شهري فقد تراجعت بحوالي 11 مليون دينار أي بنسبة 0.1% مقارنة مع أبريل 2019 حين بلغت 11.80 مليون دينار.

أما التسهيلات الشخصية الموجهة لشراء أوراق مالية فقد ارتفعت إلى 2.5 مليار دينار بنمو 6.9% على أساس سنوي في مايو، فيما ارتفعت 3% شهريا، عند المقارنة مع 2.4 مليار دينار في أبريل 2019.

القروض الشخصية الاستهلاكية يحصل عليها الأفراد لتمويل شراء السلع المعمرة أو لتغطية تكاليف العلاج والتعليم، وبلغت مستويات الائتمان الممنوح لهذا الغرض 1.2 مليار دينار في مايو مرتفعة بأعلى نسبة سنوية خلال 5 سنوات قدرها 14.2% عن 1.05 مليار دينار في مايو 2018، محافظة على تسجيل معلات زيادة متتالية منذ بداية 2019، وارتفعت 1.7% شهريا مقارنة مع 1.18 مليار دينار في أبريل 2019.

ارتفعت التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى قطاعي العقار والإنشاء بأعلى نسبة نمو سنوي خلال 5 سنوات مضت 5.8% على أساس سنوي وصولاً إلى 10.5 مليار دينار في مايو، بينما ارتفعت بنحو 0.8% على أساس شهري. يأتي هذا الأداء مدفوعاً بزيادة سنوية 7.5% هي الأعلى للائتمان الممنوح لقطاع العقار في تلك الفترة.

وبلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى قطاع التجارة في مايو نحو 3.4 مليار دينار، بارتفاع شهرى 2.1%، أما على مستوى الأداء السنوي فإن الائتمان الممنوح إلى هذا القطاع ارتفع بنحو 0.9% مقارنة مع مايو 2018.

ربحية السهم 15.64 فلسا بنسبة زيادة 13 بالمئة

المرزوق: 107.7 مليون دينار صافي أرباح مساهمي «بيتك» للنصف الأول

قال رئيس مجلس الإدارة في بيت التمويل الكويتي "بيتك" حمد عبدالمحسن المرزوق، إن "بيتك" حقق – بفضل الله وتوفيقه – صافي ارباح للمساهمين عن النصف الأول من العام الجاري 2019، قدرها 107.7 مليون دينار مقارنة بمبلغ 95.2 مليون دينار خلال نفس الفترة من العام السابق وبنسبة نمو 13.1 %.

كما ارتفعت إيرادات التمويل للنصف الأول من العام الجاري لتصل الى 460.5 مليون دينار بنسبة نمو بلغت 8.6%، وكذلك بلغ صافي إيرادات التشغيل 240.7 مليون دينار لفترة النصف الاول من العام الجاري، بنسبة نمو 2.1 % مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

كما انخفضت نسبة التكلفة الى الايراد لتبلغ 38.7% لفترة النصف الأول من العام الجاري مقارنة بـ 39.5% عن نفس الفترة من العام السابق.

وبلغت ربحية السهم للنصف الأول من العام الجاري 15.64 فلسا مقارنة بـ 13.84 فلسا عن نفس الفترة من العام السابق بنسبة زيادة 13%.

وبلغت نسبة النمو في اجمالي الموجودات 5.5% مقارنة بنهاية العام السابق لتصل الى 18.747 مليار دينار بزيادة قدرها 976.8 مليون دينار بنهاية النصف الأول من العام الجاري.

وأرتفع مديونو عمليات التمويل لتصل الى 9.237 مليار دينار بنسبة زيادة 0.5% مقارنة بنهاية العام السابق ،كما أرتفع رصيد الأستثمار في الصكوك ليصل الى 2.145 مليار دينار كويتي بزيادة قدرها 582 مليون دينار كويتي وبنسبة زيادة 37% عن نهاية العام السابق وأغلبها تمثل استثمار في صكوك سيادية.

كذلك ارتفعت حسابات المودعين لتصل إلى 12.837 مليار دينار، بزيادة قدرها 1.057 مليار دينار، وبنسبة زيادة 9% عن نهاية العام السابق.

وقال المرزوق ان النتائج المالية الإيجابية ناتجة عن التركيز على النشاط المصرفى الاساسى، وتتوافق مع الخطط الموضوعة، كما تعبر عن النمو المستقر والمستدام فى الربحية، الذى شمل جميع المؤشرات، بما يؤكد نجاح استراتيجية "بيتك" ومتانة الوضع المالى للبنك، رغم البيئة التشغيلية الصعبة وشديدة التنافسية، والتطورات الاقتصادية والسياسية غير المواتية.

واوضح المرزوق بان " بيتك " نجح في رفع إجمالي قيمة الأصول على مدار السنوات الخمس الماضية، مع الحفاظ على اعلى مستوى ممكن من جودتها وتنوعها، للحد من المخاطر، وكذلك أوضح أن الإرتفاع المتواصل في صافي الأرباح الخاصة بمساهمي البنك ترجع إلي الزيادة في إجمالي إيرادات التشغيل والإنخفاض المستمر في النفقات التشغيلية والإدارية، وكذلك معدل النمو المطرد في إجمالي الأصول.

حمد المرزوق

وأكد ان الجهود تتركز فى المحافظة على نمو معدل الارباح، والعائد على الائتمان، والمؤشرات المالية الاخرى، وتطبيق افضل الممارسات المصرفية، والالتزام التام بالضوابط والتعليمات الرقابية والشرعية، ومحددات التشغيل المثلى، مع الاستمرار فى تحسين كفاءة التكلفة إلى الدخل نحو التراجع المستدام، والاستفادة من التطورات الحديثة، وابرزها التقنيات المالية الرقمية الجديدة، والخطط الادارية والتنظيمية الموثوقة، خاصة المعنية برفع كفاءة الموظفين، والابتكار والجودة التشغيلية والعناية بالعملاء، وتحقيق مصلحة المساهمين والمودعين، وتنمية عوائد استثماراتهم بما يعزز ثقتهم فى "بيتك".

واكد المرزوق ان النصف الاول من العام الجارى شهد العديد من المبادرات التى تعكس اهتماما كبيرا بترسيخ قاعدة وقيمة "بيتك" والعلامة التجارية فى السوق المحلى، بهدف المساهمة فى توسيع الحصة السوقية، وتعزيز الاقتصاد الوطنى وتحقيق رؤية الكويت " 2035 " باعتبارها رغبة سامية وهدفا وطنيا يجب ان يلتف الجميع حوله، داعيا الى اطلاق المزيد من المبادرات والخطط التنفيذية التى تترجم رؤية الكويت المستقبلية الى خطوات واقعية ومشاريع حقيقية، تصل بالبلاد الى تحقيق التنمية الشاملة، والعودة بالكويت كأحد اهم وافضل المراكز التجارية على مستوى المنطقة والعالم، مشددا على ضرورة توافر سوق قوية للمشاريع تستطيع استعياب السيولة المتوفرة فى القطاع المصرفى، وتوظيف قدرات الكويت المثالية وامكانياتها المتعددة، يكون للقطاع الخاص النصيب الاكبر فيها، بما يساهم فى توسيع دوره، وتحقيق مردود اقتصادى شامل، يتمثل بتنشيط السوق، ومتانة هيكلة البناء الاقتصادى، وتقوية المنافسة، ومردود اجتماعى تابع، ممثلا فى تنمية قدرات وخبرات العنصر الوطنى، وتوفير فرص عمل للمواطنين بعيدا عن القطاع الحكومى.

واشار الى انه تحقيقا للهدف السابق، افتتحنا "معرض بيتك للسيارات KFH Auto" فى منطقة الشويخ، الاكبر والاحدث على مستوى الشرق الاوسط، ويضم اكثر من 20 وكالة سيارات و30 علامة تجارية بين سيارات ودراجات بخارية ومائية وقوارب، بالاضافة الى منتجات التأجير والتثمين وخدمات المرور والتأمين، وقسم خاص للسيدات، ويعمل بنظام المبانى الذكية، ويشمل مواقف لشحن السيارات الكهربائية، فى انجاز يضع الكويت على خارطة المعارض الكبرى، ويعزز دور "بيتك" في خدمة الاقتصاد الوطنى، وسوق التجزئة، وتنشيط حركة مبيعات التجار، ووكلاء السيارات، فى اطار من التعاون والشراكة.

واضاف بانه على صعيد شرائح العملاء، قدم "بيتك" خدمات نوعية مستهدفا العديد من الشرائح، بغرض تنمية العلاقة وتلبية متطلبات العملاء، منها إطلاق "بيتك" كأول بنك في الكويت، بطاقة فيزا إنفينيت الائتمانية ذات الاصدار الحصري، بتصميمها المعدني ومزاياها الاستثنائية لعملاء الخدمات المالية الخاصة، وخدمة شراء السيارة بالكويت واستلامها فى تركيا.

حيازة الكويت من سندات الخزانة الأميركية تتراجع 6 بالمئة خلال مايو

تراجعت حيازة دولة الكويت من سندات الخزانة الأمريكية خلال مايو الماضي بنسبة 5.69 بالمائة على أساس سنوي، وذلك حسب بيانات وزارة الخزانة الأمريكية.

وطبقاً للبيانات الصادرة بلغت حيازة الكويت من سندات الخزانة الأمريكية في مايو السابق 41.4 مليار دولار، مقارنة بـ43.9 مليار دولار في الشهر المناظر من 2018.

وعلى أساس شهري، ارتفعت حيازة الكويت من السندات بنسبة 2.98 بالمائة، علماً بأنها كانت في أبريل السابق عند 40.2 مليار دولار.

وأشارت البيانات إلى أن سندات الكويت في مايو السابق وزعت بين 34.48 مليار دولار سندات طويلة الأجل، و6.88 مليار دولار سندات قصيرة الأجل.

يذكر أن الكويت تحتل المرتبة 28 عالميا والثالثة عربياً في حيازة السندات الأمريكية، وذلك بعد المملكة العربية السعودية التي تحتل المرتبة 11 عالميا والأولى عربيا بقيمة 179 مليار دولار، والإمارات العربية المتحدة بالمرتبة 22 عالميا والثانية عربياً بـ53.2 مليار دولار.

وعلى المستوى العالمي، واصلت الصين احتلال المركز الأول مستحوذة على سندات أمريكية بـ1.11 تريليون دولار، وتتبعها اليابان بـ1.10 تريليون دولار، ثم المملكة المتحدة بـ323.1 مليار دولار.

وبشكل عام سجلت إجمالي حيازة دول العالم من سندات الخزانة الأمريكية في مايو الماضي 6.539 تريليون دولار، مقارنة بـ6.215 تريليون دولار تريليون دولار في الشهر المناظر من 2018، بنمو 5.21 بالمائة.

يُشار إلى أن ما تفصح عنه الخزانة الأمريكية في بياناتها الشهرية هو استثمارات دول الخليج في أذون وسندات الخزانة الأمريكية فقط، ولا تشمل تلك الاستثمارات الأخرى في الولايات المتحدة، سواء كانت حكومية أو خاصة.

«جياد» تحصل على تمويل من بنك خليجي بـ14.2 مليون دولار

أعلنت شركة جياد القابضة عن نجاح المجموعة في إنجاز صفقة تمويل من أحد البنوك الخليجية بقيمة 14.18 مليون دولار بما يُعادل 4.36 مليون دينار كويتي.

وقالت "جياد" في بيان للبورصة الكويتية أمس الأربعاء، إن التمويل لمدة 7 سنوات، وتم إنجازه لصالح إحدى الشركات التابعة المملوكة بالكامل للمجموعة؛ وذلك لتمويل النشاط التشغيلي للشركة.

وأوضحت أن الأثر المالي للتمويل سوف يظهر في البيانات المالية المرحلية للشركة كما في 30 سبتمبر 2019.

كانت أرباح "جياد" تراجعت 74 بالمائة في الربع الأول من العام الجاري، لتصل إلى 184.41 ألف دينار؛ مقابل أرباح بقيمة 720.66 ألف دينار للفترة المماثلة بالعام الماضي.

المصرية الكويتية تعلن بدء إنتاج حقل غاز شمال سيناء

أعلنت الشركة القابضة المصرية الكويتية، عن الانتهاء من حفر وإكمال البئر الأولى الواقعة بمنطقة شمال سيناء البحرية في تنمية كاموس (KS–2)، بعمق 1698 متراً، وبتكلفة 15 مليون دولار.

وأوضحت الشركة في بيان لبورصة مصر، أمس الأربعاء، أنه تم وضع البئر على الإنتاج في 13 يوليو الجاري بمعدل إنتاج يومي قدره 25 مليون قدم مكعب من الغاز، ليصل إجمالي معدل إنتاج الشركة إلى نحو 40 مليون قدم مكعب يومياً من الغاز الطبيعي.

وأضافت أنه من المتوقع أن يحقق إنتاج البئر إيرادات تزيد على 500 مليون جنيه على مدار العامين القادمين.

يشار إلى أن شركة NSCO Investments Limited التابعة للشركة العالمية للاستشارات المالية والمملوكة للقابضة المصرية الكويتية بنسبة 99.99% فازت بحق امتياز حقل الغاز بمنطقة شمال سيناء البحرية، بالشراكة مع الهيئة العامة المصرية للبترول والشركة المصرية القابضة للغازات –إيجاس–.

وفي نفس السياق، قالت المصرية الكويتية، إنه تم الانتهاء كذلك من حفر البئر الثاني في منطقة تنمية كاموس (KM–1) إلى العمق النهائي 2664 متر، منوهة بأنه جار إكمال البئر تمهيداً لوضعها على الإنتاج خلالً الربع الثالث من العام الجاري.

وأشارت إلى أن أنشطة الحفر في منطقة تنمية كاموس تأتي في إطار خطة الشركة لزيادة إنتاج الغاز الطبيعي من طبقات عصر الـPLiocene القريبة من السطح، بخلاف الطبقات العميقة التي تنتمي إلى عصور الـ Pre–Messinian والتي يجري لها حالياً دراسات منفصلة.

يشار إلى أن الشركة سجلت صافي ربح بلغ 28.79 مليون دولار منذ بداية يناير حتى نهاية مارس الماضي، مقابل 25.37 مليون دولار أرباح خلال نفس الفترة من العام الماضي، مع الأخذ في الاعتبار حقوق الأقلية.

وارتفعت إيرادات الشركة خلال الثلاثة أشهر حيث سجلت 134.89 مليون دولار بنهاية مارس، مقابل 112.87 مليون دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي.

كما ارتفعت أرباح الشركة المستقلة حيث بلغت 8.36 مليون دولار خلال الربع الأول من 2019، مقابل 2.8 مليون دولار خلال نفس الربع من العام الماضي.

منصة تنقيب